



التقرير السنوي للخطة الاستراتيجية

2025



البنك المركزي العراقي

التقرير السنوي للخطة الاستراتيجية للبنك المركزي العراقي

2025

قسم إدارة الجودة الشاملة والتطوير المؤسسي

كلمة السيد المحافظ

مع انقضاء العام الثاني من خطتنا الاستراتيجية (2024-2026) يسرنا أن نضع بين أيديكم التقرير السنوي لعام 2025، الذي يوثق مرحلة حاسمة انتقلنا فيها من التخطيط إلى الإنجاز والترسيخ الفعلي لمعايير الامتثال والتحول الرقمي الشامل.

لقد كان عام 2025 عاماً للثبات المالي إذ نجح البنك المركزي العراقي في أداء دوره السيادي لحماية الاستقرار النقدي مستخدماً أدواته النقدية والرقابية بكفاءة وحزم للحفاظ على الاستقرار النقدي، وتعزيز الثقة بالعملة الوطنية، وضمان سلامة القطاع المصرفي مع تحقيق التوازن بين متطلبات الاستقرار الاقتصادي ودعم النشاط الاقتصادي المستدام.

إن رؤيتنا التي انطلقت قبل عامين بدأت تؤتي ثمارها اليوم من خلال نظام مصرفي أكثر شفافية، ومنصة إلكترونية للتحويلات تدار بأعلى درجات الامتثال للمعايير الدولية مما عزز مكانة العراق في الساحة المالية العالمية.

يستند هذا التقرير إلى مبادئ الإفصاح والشفافية ليعكس مستوى التقدم المحرز وربط الأداء بالأهداف الاستراتيجية وهو نتيجة لجهود متكاملة ومستمرة بذلتها كواحد البنك المركزي العراقي وبالتنسيق مع شركائنا الوطنيين والدوليين.

وإن نستشرف العام الأخير من خطتنا نجد التزامنا بالاستقلالية والمهنية، مؤكدين أن هدفنا الأسمى يبقى دائماً حماية الاقتصاد الوطني وتوافر بيئة مالية آمنة ومستقرة للأجيال القادمة، ونسأل الله التوفيق لخدمة وطننا العزيز.

علي محسن إسماعيل العلق
محافظ البنك المركزي العراقي

المقدمة

ينشر البنك المركزي العراقي تقريره السنوي لعام 2025 بوصفه وثيقة مؤسسية تعكس مرحلة محورية من مسار الإصلاح المالي والنقدي في العراق وتؤكد التزامه بتنفيذ الخطة الاستراتيجية (2024-2026)، ويأتي هذا التقرير لتقييم مستوى الإنجاز في عامها الثاني إذ شهدت هذه المرحلة الانتقال من التخطيط إلى التنفيذ الفعلي وترسيخ النتائج بما يعزز قدرة البنك على الاستجابة للمتغيرات الاقتصادية بكفاءة ومرونة.

ويقدم التقرير تحليلاً شاملاً لأداء تشكيلات البنك في ضوء رؤيته ورسالته من خلال التركيز على سبعة أهداف استراتيجية رئيسة تمثل مرتكزات العمل المؤسسي وتسهم في تعزيز الاستقرار المالي والنقدي وهي:-

- دعم وتعزيز الاستقرار النقدي.

- تعزيز التحول الرقمي وتنشيط الدفع الالكتروني وتدعيم الامن السيبراني في البنك المركزي والقطاع المصرفي.

- تعزيز الشمول المالي.

- الحفاظ على نظام مالي رصين يضمن حقوق المتعاملين فيه.

- تطوير البنية التنظيمية وتنمية قدرات الموارد البشرية في البنك المركزي العراقي.

- تعزيز مكانة البنك محلياً ودولياً.

- تعزيز امتثال القطاع المصرفي وقطاع المؤسسات المالية غير المصرفية بما ينسجم مع المعايير الدولية.

ويجسد هذا التقرير التزام البنك المركزي العراقي بمبادئ الشفافية والإفصاح وإيمانه بأهمية الشراكة مع المؤسسات المالية والجمهور، إذ يستعرض بموضوعية ما تحقق من إنجازات بما يدعم تحقيق الاستقرار المالي ويعزز مسار التنمية الاقتصادية المستدامة في العراق.

الهدف الاستراتيجي الأول: دعم وتعزيز الاستقرار النقدي

يواصل البنك المركزي العراقي أداء دوره المحوري في الحفاظ على الاستقرار النقدي ودعم متانة النظام المالي بوصفه ركيزة أساسية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، والسيطرة على معدلات التضخم، وتعزيز الثقة بالعملة الوطنية وانطلاقاً من هذا الدور نفذ البنك خلال عام 2025 مجموعة من المبادرات النوعية من أبرزها:-

تعزيز فاعلية أدوات السياسة النقدية: واصل البنك المركزي العراقي إدارة سعر السياسة النقدية بما ينسجم مع متطلبات الاستقرار النقدي ودعم النمو الاقتصادي مع المتابعة المستمرة للتطورات النقدية العالمية، كما نفذ خططاً منتظمة لإصدار الأوراق المالية للقطاعين التقليدي والإسلامي لإدارة السيولة بكفاءة وتحسين آليات انتقال أثر السياسة النقدية.

تطوير سوق الدين وأدوات إدارة السيولة: عمل البنك على تعزيز قدرته في إصدار الأوراق المالية المتوسطة والطويلة وتم الشروع بأيجاد تكييف شرعي لسندات وزارة المالية وذلك لتعميق السوق المالية وتعزيز كفاءة إدارة السيولة.

تفعيل سوق ما بين المصارف وتعزيز البنية التشغيلية للسياسة النقدية: واصل البنك جهوده في تفعيل نظام الكوريدور وإنشاء سوق ما بين المصارف بعد استكمال الاختبارات الفنية اللازمة تمهيداً لاطلاق السوق لتعزيز كفاءة التسعير بين المصارف ويقوي أدوات التحكم بالسيولة. **دعم وتحفيز التمويل الأصغر:** في إطار تعزيز الشمول المالي ودعم النشاط الاقتصادي قام البنك بإعداد دراسات تنظيمية اسهمت في تخفيض متطلبات رأس المال لشركات التمويل الأصغر واصدار القرارات اللازمة لتحفيز هذه الشركات على التوسع في تقديم خدماتها للفئات المستهدفة. تنويع أدوات الاستثمار وإدارة الاحتياطات: واصل البنك المركزي العراقي تنويع أدوات الاستثمارية وتوسيع قاعدة المصادر المؤهلة بما في ذلك الاستثمار مع مصادر دولية متعددة مثل QNB و NBK و Mizuho مصدري الادوات الاستثمارية المؤهلين ، فضلاً عن زيادة احتياطات الذهب لتعزيز متانة المركز المالي ويدعم الثقة بالسياسة النقدية.

تحسين جودة العملة الوطنية: شرع البنك في طرح إصدارات جديدة من العملة الوطنية ذات جودة عالية وصديقة للبيئة لتحسين جودة التداول النقدي.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز التحول الرقمي وتنشيط الدفع

الإلكتروني وتدعيم الأمن السيبراني في البنك المركزي والقطاع المصرفي

يعد التحول الرقمي ضرورة ملحة في بيئة العمل المعاصرة إذ يساهم في رفع كفاءة العمليات وتوسيع نطاق الشمول المالي وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع، وخلال عام 2025 ركز البنك المركزي العراقي على الانتقال من مرحلة التخطيط وإعداد المتطلبات الفنية إلى مرحلة التنفيذ الفعلي والاختبارات الميدانية مع معالجة التحديات التقنية لضمان بناء بيئة رقمية رصينة وآمنة وتحقيقاً لهذا الهدف قام البنك المركزي بالآتي:-

تطوير البنية التحتية والأنظمة المصرفية المركزية: بذل البنك جهوداً حثيثة لاستكمال الأنظمة الجوهرية إذ تمت متابعة تنفيذ النظام المصرفي المركزي (CBS-T24) عبر إجراءات قانونية لضمان التزام الشركات المنفذة للنظام بالجدول الزمنية المحدثة، بدء بإجراءات التعاقد لنظام إدارة وتخطيط الموارد (ERP) وذلك لأتمتة العمليات الداخلية للبنك ورفع كفاءة الأداء المؤسسي.

تطوير بنية المدفوعات والشركة الوطنية: استمر البنك في رسم المعالم النهائية للشركة الوطنية لأنظمة الدفع في العراق عبر اجتماعات فنية مع شركة ماستر كارد لتصميم الإطار العام للشركة، كما تم الانتهاء من وضع خريطة تنفيذ استراتيجية المدفوعات وإعداد وثيقة طلب العروض (RFP) لنظام المدفوعات الفورية (Instant Payment) بالتعاون مع البنك الدولي، والمباشرة بإعداد الدراسات المالية والفنية لإطلاق البوابة الموحدة للمدفوعات الحكومية لتعزيز الجباية الإلكترونية وتقليل الاعتماد على النقد الورقي.

تعزيز الأمن السيبراني وإدارة المخاطر التقنية: في إطار التحصين ضد التهديدات الرقمية يعمل البنك على تطوير أدوات ذكية للحماية الاستباقية، ونفذ اختبارات «إثبات المفهوم (POC) لأنظمة الاكتشاف والاستجابة للتهديدات القائمة على الهوية الرقمية مع إحراز تقدم كبير في وضع إطار تقني شامل لإدارة المخاطر في البنك المركزي العراقي، كما بدء بتطبيق معايير الأمان الدولية مثل شهادة (PCI-SSC) لنظام المقسم الوطني، ومتطلبات المواصفة الدولية (ISO 27001) لضمان أمن المعلومات في أنظمة المدفوعات الحيوي (RTGS,)

(ACH) وتحسين نطاق عمل مشروع تطبيق أنظمة الكشف والاستجابة للتهديدات الامنية المعلوماتية والسيبرانية والشبكية لظهور تقنيات جديدة بهذا المجال.

تحديث السياسات ودعم الابتكار المالي (Fintech): عمل البنك على مراجعة وتحديث الضوابط المنظمة للخدمات الإلكترونية بما في ذلك ضوابط الاستعانة بالمزود الخارجي وشفافية المعاملات وتنظيم مراكز تقديم الخدمة، كما وصلت إجراءات تأسيس مركز الابتكار للتكنولوجيا المالية بالتعاون مع الوكالة الألمانية (GIZ) إلى مراحل متقدمة ليكون حاضنة وطنية لمبادرات التقنيات المالية الحديثة.

الهدف الاستراتيجي الثالث: تعزيز الشمول المالي

يعد الشمول المالي أحد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي الشامل لما له من دور في توسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية وتحسين كفاءة النظام المالي وتوفير التمويل اللازم للمشاريع الإنتاجية، فضلاً عن إسهامه في الحد من الفقر والتفاوت الاجتماعي ودعم مسارات التنمية المستدامة، وانطلاقاً من هذا الدور واصل البنك المركزي العراقي تنفيذ حزمة من المبادرات الاستراتيجية لتعزيز الشمول المالي ورفع مؤشراتته على المستوى الوطني ومن أبرزها:-

إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي: أنجز البنك المركزي العراقي إطلاق الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2025-2029 (NFIS) لتكون إطاراً وطنياً شاملاً يحدد الأولويات والسياسات والإجراءات الكفيلة بتوسيع نطاق الوصول إلى الخدمات المالية الرسمية لفئات المجتمع كافة.

تعزيز التوعية والثقافة المصرفية: واصل البنك جهوده في تعزيز الوعي والثقافة المالية من خلال المشاركة في ورش العمل المتخصصة المتعلقة بإعداد وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي، وتنظيم محاضرات تدريبية في أساسيات العمل المصرفي للاسهام برفع كفاءة الكوادر وتعزيز فهم المجتمع والمؤسسات المالية لمفاهيم الشمول المالي.

وضع معايير لانتشار المؤسسات المالية غير المصرفية: عمل البنك على إعداد وتطبيق معايير تنظيمية تهدف إلى تحقيق الانتشار الجغرافي العادل للمؤسسات المالية غير المصرفية مع الاستمرار في دراسة التوزيع المكاني لهذه المؤسسات وذلك لتوسيع نطاق تقديم الخدمات

المالية في المناطق الأقل خدمة.

دعم التمويل الصغير والأصغر: واصل البنك المركزي العراقي دعم برامج التمويل الصغير والأصغر بالتنسيق مع المصارف والمؤسسات المعنية من خلال إطلاق مبادرات تمويلية متخصصة منها برامج تعزيز الأعمال الخضراء ومبادرات ريادة الأعمال لتمكين المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر وتحفيز النشاط الاقتصادي.

الهدف الاستراتيجي الرابع: الحفاظ على نظام مالي رصين يضمن حقوق المتعاملين فيه

يعد الحفاظ على رصانة النظام المالي حجر الزاوية في عمل البنك المركزي العراقي لما له من أثر مباشر في تعزيز الثقة بالقطاع المصرفي ودعم الاستقرار النقدي وحماية حقوق المودعين وفي عام 2025 تركزت الجهود على تحويل المبادرات التأسيسية إلى أنظمة عمل مستدامة مع إدخال معايير الاستدامة المالية والتمويل الأخضر ضمن الأطر الرقابية، وقد حقق البنك خلال عام 2025 المنجزات الآتية:-

الاستعلام الائتماني وتطوير الأنظمة الرقابية: استمر العمل على تحديث نظام المعلومات الائتمانية العراقي (ICI) بالتعاون مع الشركات العالمية المجهزة ودائرة تقنية المعلومات، كما بدء بعملية الربط مع الوزارات المعنية لتبادل البيانات الائتمانية والتحقق من البطاقة الوطنية، كما تم ترسيخ العمل بنظام الرقابة الآنية على الكفاءة المالية وخطط التمويل في المصارف والذي أنجز بنجاح لضمان مراقبة أداء المصارف المهمة نظامياً وفق أفضل الممارسات الدولية. **دعم ريادة الأعمال والمبادرات المصرفية المتخصصة:** شهد عام 2025 تقدماً ملموساً في إجراءات التأسيس حيث تم اختيار النظام المصرفي واستكمال اعضاء اللجنة التأسيسية.

الاستدامة المالية: يواصل البنك المركزي العمل على زيادة الوعي وبناء القدرات للقطاع المصرفي بشأن الاستدامة المالية، واصدار دليل المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) وتضمن هذه المعايير ضمن ضوابط إدارة المخاطر للمصارف التجارية والإسلامية إضافة إلى تضمين محدداتها الرقابية عند تحديث الضوابط، كما تم البدء بدراسة «الحوافز واللوائح» لتعزيز التدفقات المالية نحو المشاريع الصديقة للبيئة.

حماية المودعين وتعزيز الثقة العامة: قطعت الدائرة القانونية شوطاً كبيراً في تعزيز الحماية القانونية لأموال المودعين إذ تم الانتهاء من كافة متطلبات مسودة نظام ضمان الودائع المصرفية، كما تم إنجاز مبادرة تحسين وسائل الشفافية وانضباط السوق مما ساهم في رفع مستوى الإفصاح المالي للمؤسسات.

الرقابة على المؤسسات غير المصرفية: استمر البنك في هيكلة وكلاء الدفع الإلكتروني إذ تم اتخاذ إجراءات حازمة بإيقاف المنافذ المخالفة لضمان الامتثال لاستراتيجية البنك، كما صدرت أعمامات تلزم شركات الصرافة التي بلغ عدد فروعها بضمنها المقر الرئيسي بزيادة رأسمالها بمبلغ 250 مليون دينار عند رغبتها بفتح فرع جديد لضمان ملاءة مالية تتناسب مع حجم النشاط.

الهدف الاستراتيجي الخامس: تطوير البنية التنظيمية وتنمية قدرات

الموارد البشرية

يولي البنك المركزي العراقي أهمية قصوى لتطوير قدرات الموارد البشرية وتعزيز البنية التنظيمية انسجماً مع دوره المحوري في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي واستجابة للتطورات العالمية المتسارعة في القطاع المالي، ومن خلال هذا التوجه الاستراتيجي نفذ البنك مجموعة من المبادرات النوعية خلال عام 2025 ومن أبرزها:-

تطوير قدرات الموظفين وتنمية مهاراتهم: من خلال تنفيذ برنامج الشهادات المهنية الاحترافية لتدريب الموظفين ورفع كفاءتهم بما يتوافق مع المعايير الدولية، فضلاً عن تحسين مهارات وكفاءة الموظفين وفق معايير التدقيق الداخلي الدولية من خلال دورات تدريبية وورش عمل داخلية وخارجية مع متابعة الاحتياجات التدريبية المستقبلية.

تطوير البنية التنظيمية والتحتية: إذ تم تطبيق المواصفة الدولية ISO 22301 لنظام إدارة استمرارية الأعمال مع تحليل البيئة الداخلية والخارجية ووضع سياسات وإجراءات لإدارة المخاطر وضمان استمرارية العمليات، كما يسعى البنك المركزي لإنشاء مباني جديدة لفروع البنك والمراكز المتخصصة بهدف تحسين البنية التحتية ودعم الأداء المؤسسي.

تعزيز ممارسات إدارة المخاطر: باعتماد إطار عمل لإدارة المخاطر التشغيلية وتحديث دليل الحوكمة المؤسسية لضمان الالتزام بالمعايير الحديثة، وإعداد منهجية لقياس المخاطر المالية والاقتصادية بشكل كمي ونوعي تم الشروع في اعداد اطار التنفيذ لتعزيز قدرة البنك على التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية بفعالية.

تعزيز التدقيق الداخلي والرقابة: يعتمد البنك منهج التدقيق المبني على المخاطر لضمان التركيز على الأنشطة الأكثر أهمية وتأثيراً على أداء البنك فضلاً عن متابعة تنفيذ مهام التدقيق الداخلي وفق خطة سنوية، مع تقديم التوصيات اللازمة لمعالجة نقاط الضعف بما يرفع مستوى الرقابة الداخلية ويعزز الثقة في العمليات المصرفية.

الهدف الاستراتيجي السادس: تعزيز مكانة البنك محلياً ودولياً

يسعى البنك المركزي العراقي إلى تعزيز مكانته المؤسسية على المستويين المحلي والدولي لأثرها المباشر في ترسيخ الثقة بالنظام المالي وتعزيز التعاون مع الجهات النظرية ودعم الاستقرار الاقتصادي، وانطلاقاً من هذا التوجه الاستراتيجي نفذ البنك خلال عام 2025 مجموعة من المبادرات النوعية من أبرزها:-

استمرار تعزيز التواصل المؤسسي والتعريف بدور البنك: إلى جانب تطوير التصاميم التي تعكس الهوية البصرية المؤسسية وتنفيذ حملات توعوية تسهم في رفع مستوى الوعي العام بالسياسات النقدية والمالية.

بناء الشراكات والتعاون الدولي: واصل البنك توسيع شبكة شراكاته مع المنظمات والوكالات الدولية والبنوك المركزية النظرية من خلال عقد الاجتماعات الثنائية والزيارات المتبادلة، وتفعيل مذكرات التفاهم لتبادل الخبرات وتعزيز التنسيق في القضايا النقدية والمالية ذات الاهتمام المشترك.

تطبيق كود الشفافية الصادر عن صندوق النقد الدولي: أنجز البنك المركزي العراقي تطبيق متطلبات كود الشفافية الصادر عن صندوق النقد الدولي، وإصدار تقرير التقييم الأولي الذي أظهر مستوى متقدماً من الشفافية الذي يعكس التزام البنك بتعزيز الإفصاح المؤسسي والحوكمة وفق أفضل الممارسات الدولية.

الهدف الاستراتيجي السابع: تعزيز امتثال القطاع المصرفي والمؤسسات المالية غير المصرفية بما ينسجم مع تطور المعايير الدولية

يعد امتثال القطاع المالي للمعايير الدولية ركيزة أساسية في استراتيجية البنك المركزي العراقي (2024-2026) لكونه الضامن لاستقرار النظام المالي وحماية حقوق المستهلكين وتعزيز القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين التصنيف الائتماني للعراق بما يضمن اندماجه الكامل في الاقتصاد العالمي، وفي عام 2025 انتقل البنك من مرحلة وضع الأطر التنظيمية إلى مرحلة التطبيق المكثف والرقابة الميدانية المطورة محققاً نسب إنجاز متقدمة في المبادرات الأساسية وكما يأتي:-

1 - بناء القدرات البشرية والارتقاء بكفاءة خطوط الدفاع: استمرار البنك المركزي بتنفيذ برنامج تدريبي شامل استهدف كافة المصارف (الحكومية والخاصة والأجنبية) والمؤسسات غير المصرفية إذ تم التركيز على:-

- إجراءات العناية الواجبة: تدريب الكوادر على مراقبة العمليات المالية ورصد العمليات غير الاعتيادية لتعزيز مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

- أساسيات الامتثال والعقوبات: إقامة ورش عمل متخصصة حول قوائم الحظر الدولية والمحلية لرفع كفاءة «خطوط الدفاع الأولى» لدى المؤسسات المالية لمواجهة مخاطر الامتثال.

2 - تطوير الأساليب الرقابية والرصد (النهج القائم على المخاطر): عمل البنك على تحديث أدواته الرقابية لمنع استغلال القطاع المالي في العمليات غير المشروعة ومن أبرز المنجزات:-

- تحليل وتصنيف المخاطر: تم اعتماد تصنيف المصارف بناءً على مستوى المخاطر مع تقييم دورها الفعلي في جهود مكافحة تمويل الإرهاب.

- الرقابة الميدانية: تفعيل أنظمة البحث والتحري الآتية المرتبطة بالنظام المصرفي الشامل والتفتيش الدوري والخاص للتأكد من فاعلية أنظمة مكافحة غسل الأموال.

- مكافحة الجرائم النوعية: تطوير أساليب رصد المتحصلات المالية الناتجة عن عمليات الفساد وتجارة المخدرات والآثار ومنع عمليات التهريب.

3 - التحديث التشريعي والمواءمة الدولية (FATF): استمراراً لنهج التطوير المؤسسي

شهد عام 2025 خطوات قانونية هامة وهي:-

- تحديث السياسات: صادق مجلس الإدارة بموجب القرار (265 لسنة 2025) على التعديلات النهائية لدليل سياسة وإجراءات الحد من الاحتيال والفساد بما يتلائم مع متطلبات مجموعة العمل المالي (FATF).

- إصدار الأدلة الإرشادية: تم الوصول إلى مراحل نهائية في إعداد الدليل الإرشادي الشامل لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم المرتبطة بها.

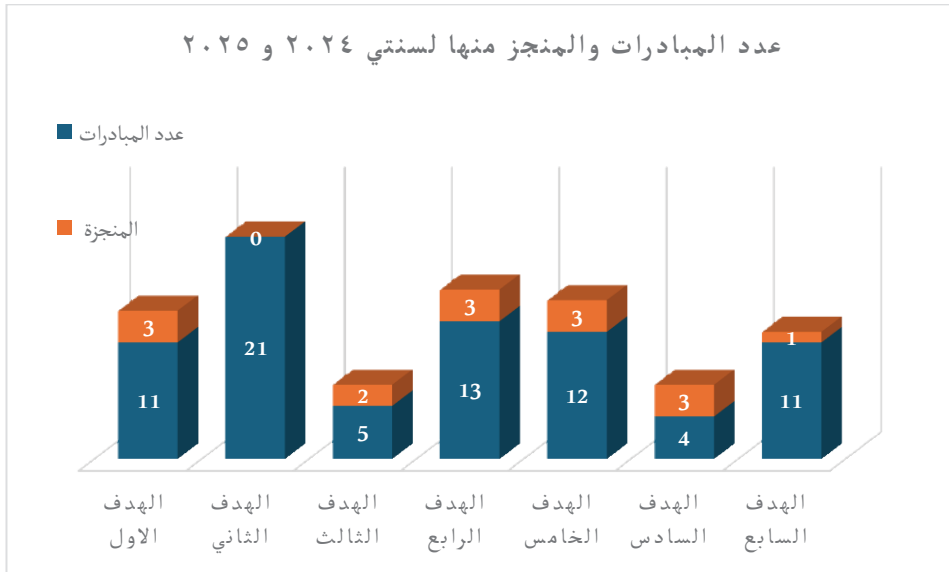
4 - تنظيم المؤسسات المالية غير المصرفية: تحديث ضوابط عمل شركات الصرافة

والتوسط وإعداد سيناريوهات رقابية متطورة لقطاع المؤسسات غير المصرفية.

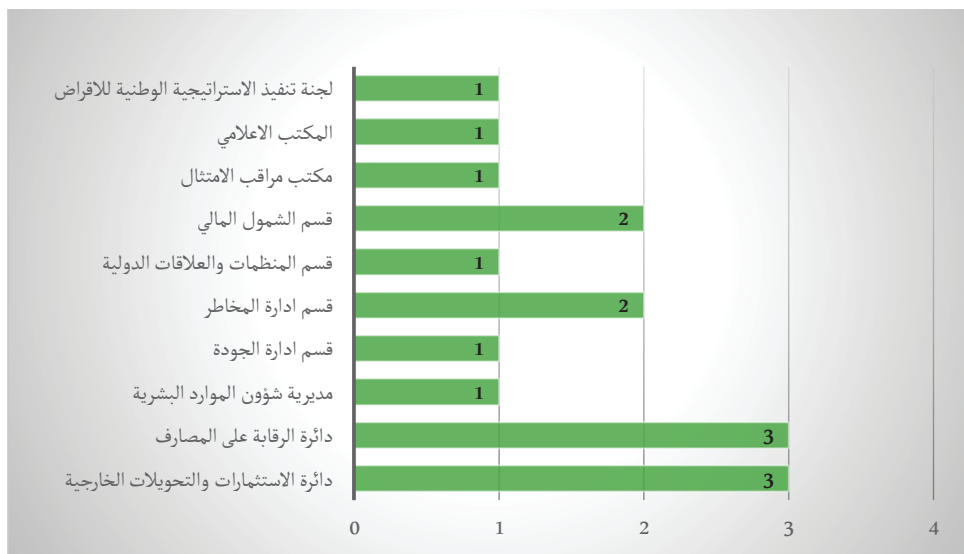
التعاون الدولي ودخول السوق: نجح البنك المركزي في إنجاز مبادرة إبرام اتفاقيات تعاون دولية مع جهات نظيرة، مما عزز من إجراءات دخول السوق العراقي ورفع مستوى الثقة الدولية في البيئة التنظيمية المحلية.

.

المبادرات المنجزة خلال الخطة الاستراتيجية (2024-2026)



المبادرات المنجزة موزعة على تشكيلات البنك



الانجازات خارج مبادرات الخطة الاستراتيجية (2024-2026)

لم يقتصر أداء البنك المركزي العراقي خلال عام 2025 على تحقيق المستهدفات المحددة ضمن الخطة الاستراتيجية المعتمدة، بل تميز بحراك مؤسسي فاعل من قبل الدوائر والتشكيلات والفروع كافة، إذ أطلقت مجموعة من المشاريع والمبادرات النوعية التي أسهمت في رفع كفاءة الأداء المؤسسي وأحدثت أثراً إيجابياً ملموساً على المستويين المالي والاجتماعي. وفيما يأتي عرض لأبرز هذه المنجزات:-

1- الامتثال والرقابة وتحسين النظام المالي

أبدت المكاتب والدوائر الرقابية في البنك المركزي العراقي (مكتب مكافحة غسل الأموال، ومكتب مراقب الامتثال، ودائرة الرقابة على المصارف، ومديرية الرقابة على المؤسسات المالية غير المصرفية) تطوراً جوهرياً في حماية القطاع المالي وتحسين الاقتصاد الوطني، إذ أطلق مكتب مكافحة غسل الأموال التطبيق الذكي (IQTFS) لتنفيذ قرارات التجميد الدولية، فضلاً عن إعداد وتحديث أدلة وإجراءات متخصصة في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، شملت حماية المنظمات غير الربحية، وآليات الإبلاغ عن الأنشطة المشبوهة، ودليل الهوية البصرية للمكتب، إلى جانب إعداد وتحديث تقارير التقييم ذات الصلة.

كما عمل مكتب مراقب الامتثال على مواءمة سياسات البنك مع الاتفاقيات الأممية لمكافحة الفساد وتطبيق توصيات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF).

وقادت دائرة الرقابة على المصارف مشروع إصلاح القطاع المصرفي وأصدرت ضوابط المصارف الرقمية، ونظمت التعامل مع مؤثري وسائل التواصل الاجتماعي، فضلاً عن إصدار مجموعة من الأدلة والضوابط التنظيمية الداعمة لحوكمة العمل، شملت مجالات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والدفع الإلكتروني، وتنظيم بيع وشراء العقارات، وكفاية رأس المال، والمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة المؤسسية (ESG)، إلى جانب تحديث وتطوير عدد من الأنظمة الإلكترونية، من بينها منصة خطابات الضمان، وإنشاء قواعد بيانات متخصصة لتدقيق تقنية المعلومات وقياس امتثال المصارف للمعايير المعتمدة.

كما نجحت مديرية الرقابة على المؤسسات المالية غير المصرفية في تفعيل النهج القائم على

المخاطر، وضبط شبكات التعامل بالعملة الافتراضية، وتطوير قنوات تواصل رقمية فورية مع شركات الصرافة لضمان سرعة معالجة التحديات الميدانية، فضلاً عن إصدار ضوابط تنظيم العمل، واستكمال إجراءات اندماج شركات الصرافة في إقليم كردستان، وإقرار آلية تدقيق مصادر أموال المساهمين الراغبين بالاستحواذ في المؤسسات المالية غير المصرفية، ووضع إرشادات للتطبيق الأمثل للمعايير الدولية والامتثال لقوائم العقوبات المحلية والدولية.

2- تعزيز ثقافة الشمول المالي والانتشار الميداني

لعبت فروع البنك في (البصرة، وأربيل، والموصل) دوراً محورياً في ترجمة استراتيجيات البنك إلى واقع عملي، وبالتنسيق مع قسم الشمول المالي نفذت حملات ميدانية واسعة النطاق لتعزيز الثقة بالقطاع المصرفي، إذ تميز فرع البصرة بإطلاق حملات مبتكرة مثل حملة (نقلك أسهل.. دفعك أسهل) لنشر أجهزة نقاط البيع (POS) في قطاع النقل، ولا سيما لدى سائقي النقل العمومي، إلى جانب التنسيق الإعلامي مع هيئة الإعلام والاتصالات لنشر الرسائل التوعوية عبر الشبكات اللاسلكية.

وفي فرع أربيل تم إعداد خارطة طريق متكاملة لفعاليات الشمول المالي شملت محافظات أربيل والسليمانية ودهوك، بالتعاون مع منظمات دولية وجامعات رصينة. أما فرع الموصل فقد برز بدوره في دعم مشاريع الطاقة المتجددة في محافظة نينوى وإقامة ورش توعوية في مجال الأمان الرقمي.

كما أطلق قسم الشمول المالي أدلة تخصصية لدعم تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبرامج (آفاق الشراكة) لدعم المجتمعات المضيفة والنازحين بما أسهم في نقل مفهوم الشمول المالي من حيز التخطيط إلى التأثير الاجتماعي المباشر.

3- إدارة المخاطر والدعم الاستراتيجي

أسهم قسم إدارة المخاطر في دعم متخذي القرار بسلسلة من التقارير التحليلية المعمقة التي تناولت قضايا اقتصادية استراتيجية، من بينها مشروع (mBridge)، وتأثيرات السياسات الأمريكية، والعملة الرقمية للبنوك المركزية، إلى جانب تحديث سجل المخاطر الوطني. كما ساهمت دائرة الإحصاء والأبحاث في رفد متخذي القرار بتقارير ودراسات متخصصة، وإصدار مجلة (نقود ومصارف)، وتزويد الجهات الرسمية والأكاديمية بالمطبوعات

الإحصائية والدراسات الرصينة، لتعزيز مستوى الشفافية المعلوماتية للبنك وأسهم في تقدمه ضمن تصنيفات التنافسية الدولية (IMD) وتقارير وكالة (موديز).

4- الاستدامة المالية والمبادرات التنموية

جسدت دائرة المحاسبة وقسم الشمول المالي دور البنك المركزي العراقي كمحرك للتنمية الاقتصادية عبر إطلاق برامج توعوية وتمويلية رائدة، من بينها «برنامج الفرسان» لدعم رواد الأعمال، وتحديث ضوابط تمويل مشاريع الطاقة المتجددة، كما تم إصدار أدلة متكاملة للتمويل الأصغر وتسجيل المشاريع الصغيرة، وإطلاق قسم الشمول المالي برامج لدعم النازحين قسراً بما يعكس التزام البنك بالمسؤولية الاجتماعية والاستدامة المالية، مع اعتماد موازنة البرامج والأداء لربط الإنفاق المالي بالنتائج الاستراتيجية لضمان وضوح الربط بين التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ المالي.

5- تطوير البنية التحتية لتقنية المعلومات وأنظمة المدفوعات:

حققت دائرة تقنية المعلومات والمدفوعات طفرة نوعية في تحديث الأنظمة وتأمين البيئة الرقمية، إذ تم تطوير البيئة الحية لنظام التسوية الإجمالية الآنية (RTGS) وفق المعايير الدولية (ISO20022- MX) وتطوير نظام المقاصة الإلكترونية (ACH) والحفظ المركزي للأوراق المالية (CSD)، فضلاً عن ترقية المكتب الخلفي للمقسم الوطني من BO1 إلى BO2 لدعم عمليات توزيع الأجور إلكترونياً.

كما تم تعزيز الحوكمة التقنية والأمنية عبر تطبيق نظام إدارة التحديثات والتصحيح للسيرفرات وأجهزة المستخدمين داخل البنك، وتفعيل نظام AD360 مركزي لإدارة حسابات المستخدمين والصلاحيات وتدقيق التغييرات، وتنظيم استخدام الدفع الإلكتروني للاموال وخدمات التقنيات المالية من خلال إصدار ضوابط وأعمامات ألزمت المصارف ومزودي خدمات الدفع بالحصول على الموافقات المسبقة قبل الشروع في أية عملية تكامل أو ترابط مع مقدمي خدمات التكنولوجيا المالية، فضلاً عن رفع جاهزية الأنظمة والبنى التحتية، وتنظيم عمليات التكامل، ومعالجة العمليات المرفوضة، وفصل البطاقات الافتراضية عن المادية بما يعزز الشفافية والانضباط في تنفيذ المعاملات المالية الإلكترونية.

وفي الجانب التنظيمي والرقابي أصدرت الدائرة حزمة من الضوابط والتعليمات والأعمامات

التي نظمت عمليات الدفع الإلكتروني شملت تحديد سقف استخدام البطاقات المدينة والدائنة خارج العراق، واعتماد الإلحاق الرقمي واستمارة اعرف زبونك الإلكترونية (E-KYC)، وتنظيم تعبئة البطاقات والمحافظ بما فيها محافظ المؤسسات الحكومية وذوي الاحتياجات الخاصة، وتنظيم العمل بالأصول الافتراضية والعملات الرقمية المشفرة، كما تضمنت تخفيض كلف إصدار البطاقات وعمولات الدفع وشمول فئات تجارية محددة بالسحب النقدي، وتعزيز التحصيل والحماية الحكومية إلكترونياً، وتنظيم معاملات محافظ الهاتف النقال ومزودي خدمات الدفع الإلكتروني.

كما تم إطلاق وتحديث مجموعة واسعة من المنصات والأنظمة الإلكترونية الخدمية، من أبرزها منصة الكفاءة المالية وخطط التمويل، ونظام الوثائق المؤمنة، وتكامل نظام (SWIFT) مع الهيئة العامة للكمارك سكوديا، إلى جانب تنفيذ برامج تدريبية مكثفة للمصارف والشركات على منصة (FITR) مما أسهم في رفع جاهزية القطاع المالي للتحويل نحو الاقتصاد الرقمي.

6. بناء القدرات والعلاقات الدولية

واصلت مديرية شؤون الموارد البشرية وقسم المنظمات والعلاقات الدولية توسيع آفاق التعاون الدولي من خلال توقيع مذكرات تفاهم وبناء شراكات تدريبية مع مؤسسات دولية رصينة، من بينها الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) ومدرسة فرانكفورت للتمويل والإدارة، ومذكرة التفاهم مع البنك المركزي التونسي في مجال تبادل المعلومات بالانظمة المصرفية والمالية، والبنك المركزي العماني في مجال التعاون بالقطاع المصرفي، وتوقيع إطار تعاون مع مؤسسة التمويل الدولية في مجال التأجير التمويلي، وعقد مؤتمر أوليفر وايمن لاطلاق الدليل الاسترشادي لهيكله القطاع المصرفي بما أسهم في نقل أفضل الممارسات الدولية وتعزيز القدرات المؤسسية للعاملين في البنك.

ختاماً، تؤكد هذه المنجزات المتكاملة المتحققة بجهود مشتركة من تشكيلات البنك كافة أن البنك المركزي العراقي لا يعمل كمنظومة نقدية فحسب بل كمؤسسة رائدة تقود عملية التغيير نحو نظام مالي آمن، متطور، وشامل، يضع مصلحة الوطن والمواطن في صميم قراراته الاستراتيجية، ويجمع بين الرقابة الصارمة، والوعي المجتمعي بما يعزز قدرة القطاع المصرفي العراقي على قيادة مسارات النمو والازدهار الاقتصادي المستدام.

